السورية للاتصالات لـ«الوطن»:

عروض تشجيعية بالمعرض لرفع سرعات الانترنت

| قصي المحمد

بيّن تقرير صادر عن فرع ريف دمشق للشركة السورية للاتصالات- حصلت «الوطن» على نسخة منه- أن الخطّة التوسعية للشبكات الفرعية والرئيسية التي سيبدأ تنفيذها مطلع العام القادم تشمل ١٢ مركزاً من مراكز اتصالات بكلفة نحو ٨١٦,٥ مليون ليرة سورية.

وأوضح التقرير أنه سيتم العمل على توسيع الشبكات الرئيسة والفرعية لمراكز «حفير الفوقا، الحرجلّة، السيدة زينب، الكسوة وأشرفية الوادي» بكلفة إجمالية بلغت ٣٩٠ مليون ل. س تقريباً. إضافة إلى توسيع الشبكات الفرعية فقط لمراكز يبرود ورنكوس بكلفة إجمالية تزيد على ١٤٠ مليون ليرة سورية.

إضافة إلى تمديد كوابل رئيسية لمركز كفر العواميد وتوسيع الشبكات الفرعية في رأس العين التابعة لمركز يبرود وتخديم حرنة الغربي، النازحين، والدريج التابعة لمركز مدينة التل وإنشاء شبكة فرعية وتمديد كبل ضوئي لربط مركز الروضة، وتوسيع الشبكات الفرعية وإنشاء شبكة غرف وقساطل في مركز قارة، إضافة إلى إنشاء وتوسيع مسار قساطل وغرف تفتيش في مركز معرّة صيدنايا.

كما بيّن التقرير المدّة التنفيذية لكل مشروع والتي ستأخذ فترات زمنية مختلفة منها يستغرق ٢٥ يوماً «حفير الفوقا» وأخرى تحتاج إلى ٣٦٥ يوماً للتنفيذ كتطوير وتوسيع مركز مدينة السيدة زينب.

هذا وأعلنت الشركة السورية للاتصالات عن تقديم عروض خاصة لمستخدمي الإنترنت ADSL بغية تحسين الخدمة من خلال رفع الاشتراك بالسرعات الأعلى، حيث أشار مدير التسويق في الشركة لـ«الوطن» إلى أنه تم البدء منذ أول يوم من أيام معرض دمشق الدولي بتقديم عرض خاص لمستخدمي الباقات التي تزيد على ٢ ميغا بت /ثا ليتم رفع كل سعة منها إلى الباقة الأعلى مع خصم ٥٠٪ عن السعر المحدد لها مسبقاً ليبقى العرض مستمراً لمدّة ٣ أشهر من بداية تعديل الباقة، موضحاً أن العرض يستهدف رفع كل الباقات إلى السرعة الأعلى ٢ ميغا بت /ثا إلى ٤ و٤ إلى ٨ ميغا بت /ثا و٨ إلى ١٦ ميغا بت /ثا. لافتاً الى أنه يمكن لأي مشترك الاستفادة من العروض المقدّمة وإن لم يكن صاحب الباقة الرئيسي، مشيراً إلى ضرورة تثبيت السرعة المعدلة قبل انتهاء فترة العرض ٣ أشهر من قبل صاحب العلاقة لتكون سرعة دائمة، قبل أن يتم إلغاؤها.

وقال يوسف: عملت الشركة السورية للاتصالات على تقديم عرض في جميع مراكزها في المحافظات يستهدف المشتركين في السرعات الأقل من ٢ ميغا (٢٥٦ كيلوبت/ ثا، ٥١٢ كيلوبت/ ثا – ١ميغا بت /ثا)، ليتم رفعها لهم إلى السرعة الأعلى مع حسم ٣٥ بالمئة من سعر الباقة الجديدة لمدّة شهرين كتجربة ويحق لكل مشترك تثبيتها بعد انتهاء فترة العرض.

خميس: المشاركة الإيرانية في المعرض تدل على الاهتمام المتزايد بدفع العلاقات الاقتصادية

أوحدي: المعرض يشكل لبنة أساسية لاستعادة الاقتصاد السوري عافيته

| الوطن

التقى رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس مستشار النائب الأول للرئيس الإيراني رئيس لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية بين سورية وإيران سعيد أوحدي والوفد المرافق له.

وبحسب بيان للمجلس تلقت «الوطن» نسخة منه، تم خلال اللقاء بحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وسبل الارتقاء بها في مختلف المجالات كما تم استعراض النتائج المتميزة لمعرض دمشق الدولي على مختلف الصعد والمشاركة الإيرانية الفاعلة فيه من القطاعين العام والخاص إضافة إلى الخطوات اللازمة لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين ودور رجال الأعمال في هذا الجانب.

وأعرب خميس عن تقديره للمواقف الإيرانية الداعمة لسورية في مختلف المجالات مبديا ترحيبه بالحضور الاقتصادي لإيران في معرض دمشق الدولي ما يدل على الاهتمام المتزايد من الإيرانيين بدفع العلاقات الاقتصادية إلى الأمام وبناء قاعدة متينة لهذه العلاقات.

من جانبه أكد أوحدي الحرص على المشاركة في مختلف الفعاليات الاقتصادية في سورية منوها بالمشاركة الواسعة لمختلف الدول في المعرض الذي يشكل لبنة أساسية لاستعادة الاقتصاد السوري عافيته وتوسيع دائرة التعاون بين سورية ومختلف الدول المشاركة في جميع القطاعات الاقتصادية.

حضر اللقاء السفير السوري في طهران الدكتور عدنان محمود والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر والسفير الإيراني في دمشق جواد تركابادي.

دعوة رجال الأعمال لإقامة شركات مساهمة عامة

مدير بورصة دمشق لـ«الوطن»: أداء البورصة لا يتأثر مباشرة بالمعرض

| علي محمود سليمان

بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم أن مشاركة بورصة دمشق ضمن فعالية معرض دمشق الدولي في دورته ٥٩ يندرج ضمن المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الاقتصادية التي تقام في سورية. موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن المشاركة في معرض دمشق الدولي تندرج تحت ثلاثة أسباب، وهي: الإيمان بدور السوق بنشر الثقافة الاستثمارية والتوعية بأهمية الاستثمار وكيفية التداول، وهذا الأمر يحققه المعرض عبر التواصل البشري بين جناح البورصة والمهتمين بها، وللتعريف بشكل أوسع بماهية عمل بورصة دمشق.

أما السبب الثاني فهو الاستفادة من وجود أكبر عدد من رجال الأعمال والشركات ضمن مكان وزمان واحد لتكون فرصة لدعوتهم لإقامة الشركات المستقبلية لتكون شركات مساهمة عامة وخاصة فيما يتعلق بشركات إعادة الإعمار، حتى تصبح في المستقبل قابلة للإدراج في السوق، ولذلك فسوق دمشق حريصة على دعوة جميع المستثمرين ورجال الأعمال أن يتحولوا للشركات المساهمة العامة لإغناء القطاعات في سوق دمشق للأوراق المالية، وخاصة أن مرحلة إعادة الإعمار القادمة ستشمل مختلف أشكال الشركات من عقارية وسياحية وغيرها.

وأضاف قاسم: إن السبب الثالث للمشاركة يندرج ضمن الأهمية الاجتماعية لمعرض دمشق الدولي لما يخلقه من ارتياح كبير نفسياً بعودة النشاط الاقتصادي وبدء تعافيه، حيث إن المعرض يعتبر المؤشر الأهم في قدرة الاقتصاد السوري على التعافي والعودة بعجلة الإنتاج في جميع المجالات، إضافة إلى أن المعرض يمثل الذاكرة الحية للشعب السوري بجميع شرائحه وقطاعاته ومجالات عمله.

وأشار قاسم إلى أن وجود بورصة دمشق ضمن جناح المصارف والتمويل يعتبر الأمثل لتكون ضمن بيئتها الحاضنة ما ساهم بوجود إقبال جيد على جناح البورصة، وخاصة لمن هو مهتم بنشر الثقافة الاستثمارية، ولذلك فقد قدمت البورصة منحة لأول مئة زائر لجناحها ضمن المعرض لتسجيل أسمائهم للمشاركة ضمن دورة تدريبية تعريفية مجانية ضمن السوق، وتم امتلاء الجدول المخصص لهذه المنحة من أول أيام المعرض، ولذلك ستعلن السوق عن افتتاح منحة ثانية لمئة زائر آخر للمشاركة بدورة مجانية ثانية.

ولفت قاسم إلى أنه بالشكل العام فإن أداء بورصة دمشق لا يتأثر بشكل مباشر من خلال المشاركة في المعارض كما هي الحال بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية، حيث يكون هناك أثر مباشر في المشاركة، ولكن في حالة البورصة فإن الأثر يكون معنوياً من خلال نشر ثقافة الاستثمار ليتم حصد النتائج الإيجابية على الأمد البعيد.

وأوضح المدير التنفيذي لبورصة دمشق أن مؤشر السوق حالياً ضمن حالة من التحرك الأفقي بارتفاعات طفيفة وانخفاضات طفيفة ضمن الحد الطبيعي وهو بحوالى ٣ آلاف نقطة مع ازدياد في أحجام وقيم التداول.

الحكومة توافق على بنية الدفع الإلكتروني والتنفيذ بعهدة «المركزي»

١١ مليار ليرة لتأهيل البنى التحتية في المناطق المحررة شرق حلب وغرب الرقة و٣,٩ مليارات لترميم «إسمنت» حلب

| هناء غانم

قرر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس الاستثمار المستمر لمدينة المعارض نظراً للإمكانات الضخمة التي تمتلكها لجهة تنظيم المعارض العامة والمتخصصة أو على مستوى تنظيم الفعاليات الترفيهية والثقافية والسياحية التي يمكن أن يرتادها المواطنون على مدار العام.

وبحسب بيان صحفي للمجلس نقلت «الوطن» نسخة منه، وافق المجلس على منح مؤسسة الإسكان العسكرية سلفة من أموال الخزينة الجاهزة قدرها ٣,٩ مليارات ليرة سورية لترميم وإصلاح معمل إسمنت حلب بما يعزز وجود المادة في الأسواق.

كما خصص المناطق المحررة بفضل بواسل الجيش العربي السوري في قرى شرق حلب وغرب الرقة بمبلغ ١١ مليار ليرة سورية لإعادة تأهيل البنى التحتية في كل القطاعات بدءاً من الوحدات الإدارية وقطاع المياه والكهرباء والاتصالات والتربية والزراعة إضافة إلى المشاريع المائية ما من شأنه تأمين العودة السريعة للأهالي إلى منازلهم وهذا يتزامن مع الوجود القوي لمؤسسات الدولة من الوحدات الإدارية والمجالس المحلية.

ووافق المجلس على تخصيص مبلغ ١,٥ مليار ليرة من الإيرادات المحلية المضافة إلى الرسوم الجمركية لمصلحة محافظتي حماة وطرطوس لدعم الموازنة المستقلة وتنفيذ مشاريع خدمية في وحداتها الإدارية وفق الأولوية والأهمية.

وناقش مجلس الوزراء مشروع قانون بدمج الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية والشركة العامة للدراسات المائية في شركة واحدة تسمى الشركة العامة للدراسات ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره. كما ناقش مشروع قانون بإلزام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدفع التأمينات المؤقتة عند تقدمها للدخول في التعهدات التي تجريها الجهات العامة في الدولة مع مراعاة أحكام المادة /٤٦/ من نظام العقود الصادر بالقانون رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٤ ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره.

ووافق المجلس على منح المنشآت القائمة والمستثمرة غير الحاصلة على الترخيص الإداري إذناً بمزاولة نشاطها بشكل مؤقت لمدة ثلاث سنوات وذلك بقرار من الجهة المختصة بالترخيص الإداري. كما وافق على الصيغة النهائية لبنية الدفع الالكتروني التي أعدتها لجنة المدفوعات الوطنية وكلف المجلس حاكم مصرف سورية المركزي وضع الإجراءات التنفيذية لذلك.

خطط الوزارات على طاولة الحكومة

استكمل المجلس مناقشة مشاريع وخطط عدد من الوزارات ورؤيتها المستقبلية حيث عرض العماد فهد جاسم الفريج نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع خطة الوزارة ورؤيتها الإستراتيجية لتطوير آليات العمل ورفع مستوى الأداء وتجسيد فكرة العمل الجماعي والمؤسساتي الذي تستطيع من خلاله ممارسة دورها الوطني في صناعة القرار الوطني وتعزيز مسيرة البناء والتنمية في المجال التشريعي والتنظيمي والتأهيل والتدريب والمجال المعلوماتي في المؤسسات التابعة للوزارة وهي مؤسسة الإسكان العسكرية ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية ومؤسسة معامل الدفاع والمؤسسة الاجتماعية العسكرية والمديرية العامة للدفاع المدني والمديرية العامة للأرصاد الجوية.

وقدم وزير الداخلية اللواء محمد الشعار عرضاً حول مشروع الوزارة ورؤيتها التنفيذية في مجالات النشاط الخدمي والأمني والشؤون المدنية ومكافحة الفساد والهدر وترشيد الإنفاق والدعم النفسي للعاملين في الوزارة وتحسين وضعهم المعيشي والاهتمام بشؤون ذوي الشهداء والجرحى والمفقودين واستكمال مشاريع المعلوماتية وتوفير القوى البشرية وفي مجال التأهيل والتدريب.

بدوره قدم وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس الخطة التنفيذية للوزارة ورؤيتها المستقبلية في مجال تطوير الواقع الإداري من خلال العمل على الالتزام بخطة المشروع الوطني للإصلاح الإداري وتطوير عمل الشركات وتحديث آلياتها ونقلها إلى مرحلة التوازن ومن ثم الربح، وتطوير المخططات التنظيمية ومتابعة إعدادها وتنفيذها بما يحقق البعد التنموي لها وتنفيذ البنى التحتية وطرحها للاستثمار بكل الأشكال الاستثمارية ووضع خطة إستراتيجية لإنهاء التأخير بإنجاز تخصيص المساكن المكتتب عليها في المؤسسة العامة للإسكان (شبابي، عمالي، ادخار).

وعرض وزير الصحة نزار يازجي مشروع الوزارة وخطتها التنفيذية التي تهدف إلى تأمين الخدمات الاستشفائية والوقائية بفاعلية أكبر وتطوير الإدارات وتنمية الموارد البشرية وتمكين القطاع الدوائي وتحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز التعاون مع الجهات ذات الصلة وذلك عبر محاور التطوير الإداري والموارد البشرية والقطاع الدوائي والدعم الفني وتطوير نظام المعلومات الصحي وتطوير البرامج الصحية وتتضمن الخطة المستقبلية استمرار العمل بترميم المشافي والمراكز الصحية وتأمين سيارات الإسعاف حسب الأولويات والتحضير للعمل ضمن مشروع جريح وطن ودراسة مشروع السياحة الطبية.

كما عرض وزير الصناعة أحمد الحمو خطة الوزارة ورؤيتها المستقبلية والأهداف الإستراتيجية التي تتمحور حول تطوير القطاع العام الصناعي ودعم وتمكين القطاع الصناعي الخاص والمشترك وزيادة القدرة التنافسية للمنتج السوري وتطوير الأداء الإداري ودعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية وتطوير الصناعة السورية وزيادة قدرتها التنافسية.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل عرض مشروع الوزارة ورؤيتها التنفيذية في مجالات تطوير عمل المناطق الحرة والإنتاج والتصدير وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع نطاق عملية التنمية وتطوير أداء إدارة التجارة الخارجية وبناء شبكة علاقات اقتصادية دولية قوية ومترابطة على قاعدة الدبلوماسية الاقتصادية وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص وتطوير البنية الإدارية.

وعرض وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف خطة الوزارة ورؤيتها التنفيذية التي تتضمن تحقيق إدارة محلية منتمية وملتزمة ذات كفاءة تسعى للنهوض بالمجتمع وبمشاركته الفاعلة لتحقيق تنمية مستدامة.

بدوره عرض وزير الاتصالات والتقانة علي الظفير رؤية وخطة عمل الوزارة في قطاع الاتصالات من خلال التوسع باستخدام الحزمة العريضة، وإدخال خدمات جديدة إضافة إلى تطوير أداء خدمات البريد.

من جانبه عرض وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم رؤية الوزارة لقطاع النفط والغاز والتكرير والجيولوجيا والموارد البشرية والتعاون الدولي موضحاً أن الخطة تسعى لتوفير الاحتياجات الوطنية من النفط الخام والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية والثروات المعدنية وزيادة وتيرة عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز والثروة المعدنية في المناطق الواعدة وتوفير مستلزمات الإنتاج في المنشآت النفطية والثروة المعدنية واستثمار الطاقة الفائضة في المصافي لضمان استمرار إنتاج المشتقات النفطية وتأهيل المنشآت المتضررة وإعادة الإعمار وتأمين احتياجات المشروعات التنموية.

وعرض وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك خطة الوزارة ورؤيتها التنفيذية على مستوى المديريات المركزية المتمثلة بمديرية الشركات ومديريات حماية الملكية التجارية والصناعية والمعلوماتية والمخابر وعلى مستوى الشركات والمؤسسات التابعة للوزارة المتمثلة بالمؤسسة السورية للتجارة والمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز.

من جانبه عرض وزير العدل القاضي هشام الشعار عرضاً حول رؤية الوزارة والأهداف التي تعمل على تحقيقها والمتمثلة بتفعيل التفتيش القضائي على عمل القضاة والعاملين وتطوير التشريعات والقوانين والارتقاء بعمل إدارة قضايا الدولة وتحسين الوضع المعيشي للقضاة والعاملين وتعميق مبدأي استقلال القضاة وسيادة القانون ووضع معايير دقيقة وصارمة لعملية انتقاء القضاة والخبراء.

وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عبدالله عبدالله عرض مشروع الوزارة ورؤيتها التي تأتي انطلاقاً من كون الوزارة تمثل صلة الوصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لذلك تسعى جاهدة لتطوير أدائها الإداري بما يحقق الغاية والأهداف المرجوة، ومن أجل الارتقاء بمستوى العمل الإداري.

من جانبها عرضت وزيرة الدولة لشؤون المنظمات سلوى عبدالله خطة الوزارة ورؤيتها لتكون مظلة واحدة تضم جميع المنظمات والنقابات والاتحادات وتقوم بالتشبيك فيما بينها وتنسق عمل هذه المنظمات وتوحد جهودها وتوجه القوى الكامنة للمنظمات لدعم صمود الوطن وإعادة الإعمار وإدارة عجلة الإنتاج وتحقيق تطلعات الدولة في النمو والتنمية.

٨١,٢ ألف موظف حصلوا على قروض من «التسليف» خلال عام ونصف العام

| عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مدير مصرفي أن حركة تعديلات إدارية تم تنفيذها في مصرف التسليف الشعبي حيث تم تعيين وجيه بيطار معاوناً للمدير العام للشؤون المصرفية وزياد الحصان مديراً لفرع الدخل المحدود بالمزة وفاتنة عيسى مديراً لفرع دمشق الدخل المحدود، وأن تعديلات إدارية أخرى يتم العمل عليها، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه التعديلات كانت بجزء منها لترميم الشواغر التي حصلت بعد أن أوقفت القرارات الاحترازية التي أصدرها وزير المالية جراء التحقيق بملف القروض المتعثرة.

وفي سياق متصل بعمل المصرف، كشفت بيانات (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن حجم الودائع لدى المصرف سجلت حتى نهاية حزيران الماضي ٩٥,٩ مليار ليرة مسجلة زيادة بنسبة ١٣,٣ بالمئة عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، على حين تحركت توظيفات المصرف من ١١,٤ مليار ليرة في منتصف العام ٢٠١٦ لتسجل ٣٠ مليار ليرة مع نهاية حزيران الماضي محققة زيادة بنسبة ١٦٣ بالمئة، على حين أوضحت بيانات المصرف أن شهادات الاستثمار زادت خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة ١٩,٨ بالمئة عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي حيث أصبحت قيمة شهادات الاستثمار ٧٧,٦ ملياراً بدلاً من ٦٤,٨ ملياراً في نهاية النصف الأول من العام الفائت.

وأوضح مدير في المصرف لـ«الوطن» أن ارتفاع حجم الودائع خلال فترة المقارنة يعزى لثقة المتعاملين بالمصرف والخدمات التي يقدمها وخاصة خلال ظروف الأزمة التي يتعرض لها البلد منذ العام ٢٠١١، وأن ارتفاع التوظيفات بنسبة تتجاوز ١٦٣ بالمئة هو نتيجة لاستئناف منح القروض لذوي الدخل المحدود منذ نهاية العام ٢٠١٥ ورفع سقف القرض إلى ٥٠٠ ألف ليرة بدءاً من شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٦، حيث بيّن المدير أن عدد القروض التي تم منحها منذ استئنافها بلغت نحو ٨١٢١٣ قرضاً وأن قيمة هذه القروض بلغت ٣٠,٦ مليار ليرة، على حين أوضح أن ارتفاع حصيلة الاستثمار بنسبة ٢٠ بالمئة يعود للمرونة التي تتمتع بها الشهادات ومعدل الفائدة المرتفع المطبق عليها مقارنة مع الأوعية الادخارية الأخرى، وعن نسبة السيولة بيّن أن انخفاض نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها في أي يوم عمل لدى المصرف هي بنسبة ١٠,٨ بالمئة نتيجة إعادة استئناف منح قروض الدخل.

كما بيّن أنه تم البدء بمنح قروض العسكريين المتطوعين مع بداية العام الحالي استناداً لاتفاق العمل المبرم والخاص بذلك بسقف ٥٠٠ ألف ليرة، وأنه تم منح نحو ١٨١٧ قرضاً بقيمة ٧١٦ مليون ليرة لنهاية الشهر الماضي.

يشار إلى أن المصرف يملك ٦٥ فرعاً متوزعة حسب المناطق خرج منهم ١٧ فرعاً من الخدمة نتيجة الظروف الأمنية التي تعرضت لها مناطقها، وقد تمت إعادتها إلى العمل، من خلال تقديم جميع خدماتها في فروع أخرى كما أن خدمات فروع المصرف التي خرجت من الخدمة في إدلب وجسر الشغور وأريحا وسلقين يتم تقديمها في فرع المصرف في حماة وفرع معرة النعمان في السقيلبية وفرع تدمر في الحريقة في دمشق.